

ستربط اليوم محطة الرصد في ام الفحم مع شبكة المعطيات في منطقة الخضيرة. وستكون المرحلة القادمة المعالجة المشتركة لمجاري اليهود والعرب في المنطقة. وفي المقابل يعكفون على إقامة مشاريع مشتركة في الصناعة والسياحة

### بقلم ايلي اشكنازي

اليوم يبدأ التعاون في مجال جودة البيئة في منطقة وادي عارة - محطة الرصد الجديدة في ام الفحم تم ربطها بشبكة المعطيات الخاصة بـ"اتحاد المدن جودة البيئة في الخضيرة". وتعتبر هذه خطوة أخرى على طريق تحقيق مشروع بلدي مشترك واسع النطاق في المنطقة. وقد قرر أعضاء لجنة جودة البيئة لهذا المشروع الشروع في البداية برصد الهواء من أجل توفير صورة شاملة حول تأثير محطة الطاقة في الخضيرة، من منطقة الساحل وحتى الخط الأخضر وتأثير حجم ووتيرة حركة السير الآخذة بالتضخم في المنطقة في أعقاب شق شارع رقم 6. محمد رباح، رئيس وحدة جودة البيئة في بلدية ام الفحم، يقول: "لا جدوى من تشغيل محطة رصد في مدينة لا تتوفر عنها سوى معلومات قليلة فحسب. إن الربط مع الجيران يتيح تحليل معطيات وإجراء المتابعة بروية لوائية. وهناك مجال في المستقبل لمزيد من التعاون: حيث إن هذا الموضوع يتخطى مجرد الحدود البلدية والجغرافية. إذا كان هناك تلووث لا يعرف الملوث هل يتواجد في ام الفحم أو في الخضيرة. لا بد من التحرك سوياً من أجل معالجة المكاره البيئية بما فيه منفعة للأجيال القادمة"

يوقع الاتفاق بين هاشم عبد الرحمن، رئيس بلدية ام الفحم، الذي يرئس وحدة جودة البيئة في المثلث الشمالي (وادي عارة)، وبين إيلان ساديه، رئيس المجلس الإقليمي منشييه ورئيس اتحاد المدن لجودة البيئة في الخضيرة. وستكون المرحلة القادمة المعالجة المشتركة للمياه العادمة والمجاري مع بدء العمل على منشأة لوائية للتقنية.

"يبدو من الوهلة الأولى أنّ هذه خطوة طبيعية لكن الدليل على غير ذلك هو أن هذه الأمور لم يتمّ القيام بها حتى الآن"، يقول شولي ديختر، المدير العام المشارك لجمعية سيكوي التي تنشط للنهوض بالمساواة المدنية بين العرب واليهود من مواطني إسرائيل. وكانت جمعية "سيكوي" قد بادرت إلى إطلاق مشروع التعاون الذي "يعتمد على مبادئ المساواة والعدل في التوزيع وفي التمثيل والموارد بين السلطات وبين الشرائح المجتمعية المختلفة". وذلك بهدف النهوض بجودة الحياة التي يعيشها الجميع.

وقد بدأت هذه الفكرة تتبلور وتتجسد من خلال اللقاءات التي عُقدت بين رؤساء سلطات يهودية وعربية تحددت فيها ثلاثة مجالات للتعاون: جودة البيئة، السياحة وإقامة مناطق صناعية ومناطق عمل. وكان تقرير جمعية سيكوي من شهر آذار 2003 قد أوصى بالتعاون بين بلدات عربية مناطق صناعية لوائية كبرى واتخذت حكومة إسرائيل بعد ذلك خمسة أسابيع قراراً مشابهاً. غير أن التنفيذ قد تأخر فرأت جمعية "سيكوي" أن الفعاليات الحكومية غير كافية وأنّ من مهام الهيئات والمؤسسات المدنية تعجيل وتيرة المبادرة فتمّ اختيار منطقة وادي عارة لتنفيذ المشروع التجريبي.

يقول شولي ديختر: "إن الدعم الذي ابداه قادة المجتمعات المحلية كان شرطاً أولياً حيث يدلّ السكان والمبادرين والمستثمرين على الطريق. ومهمتنا كمجتمع مدني أن نكون بمثابة محفز للمساهمة في بلورة الأطر وتوفير المرافقة المهنية". الأطر التي أقيمت هي منتدى رؤساء السلطات المحلية الذي يشارك في عضويته عشرة من رؤساء السلطات المحلية - ست سلطات عربية وأربع سلطات يهودية. ويعمل إلى جانب المنتدى مجلس شعبي مكون من شخصيات جماهيرية منتخبة، أعضاء المجالس المختلفة، لتقديم دعمهم لهذه العملية. وتعمل تحت لواء المنتدى ثلاث لجان عمل (البنى التحتية، المنطقة الصناعية المشتركة، والسياحة). وقد وقع أربعة من رؤساء السلطات المحلية في المنطقة - وهم: هاشم عبد الرحمن، إيلان ساديه، زهير يحيى رئيس المجلس المحلي كفر قرع، ويعكوف أمور رئيس مجلس كنسير حريش قبل سنة على مخطط فكري لإقامة المنطقة الصناعية اللوائية المشتركة في منطقة وادي عارة".

وكان الافتراض الأساسي لهذه اللقاءات أن هناك تمييزاً بين السلطات، بسبب انعدام المدخول من الصناعة والتجارة في بعضها وأن زيادة إضعاف الضعفاء سوف تعود في نهاية المطاف بالضرر على الأقوياء أيضاً. ومن هذا المنطلق فإنّ التعاون على أساس المجتمعات المحلية هو مصلحة مشتركة. يقول نايف ابو شرفيّة مخطط مدن ومستشار تنظيمي: "قررنا التركيز على مواضيع اقتصادية مبنوية فاكشفنا أن هناك فجوات هائلة بين اليهود والعرب في

التطوير والبنى التحتية. أما الآن فهناك دمج بين العمليات مما يتيح المجال أمام الخطوة المطلوبة وهي: قيادة محلية معنية بتشجيع العملية وموظفون في الوزارات الحكومية معنيون بتقديم المساعدة للنهوض بالمشروع".

خلال الأيام الحالية تقوم اللجنة التوجيهية التابعة لوزارة الداخلية بفحص بديلين لإقامة منطقة صناعية عند مدخل طريق رقم 6. وقد تمّ التوقيع على اتفاق حول الإدارة المشتركة وتوزيع الأرنونا في منطقة العمل الرئيسية من قبل رؤساء السلطات, وقررت وزارة الداخلية دعم عمليات تخطيط المنطقة الصناعية المشتركة بحوالي مليون شيكل. وفي الآونة الأخيرة تمّ اتخاذ قرار بتشجيع إقامة منطقة صناعية أخرى في منطقة سالم إلى الجانب الشرقي من وادي عارة - بحيث تكون هذه المنطقة مشتركة لبلدية ام الفحم والمجلس المحلي طلعة عارة (الذي يضمّ خمس قرى عربية) والمجلس الإقليمي مجيدو (المكون من قرى تعاونية وزراعية) ويقول في هذا المضممار شولي ديختر: "يبدو هذا الربط منطقياً للغاية إلا أن التاريخ المنفصل واستثمارات الوكالة في البلدات اليهودية مع تقديم مساهمات مكملّة من الحكومة وهبات موازنة غير متكافئة, كلّ هذه العوامل تسببت في خلق هذه الفجوات الكبرى. انعدام التعاون عاد بالضّرر على الجميع".

وستكون المرحلة التالية في مجال السياحة. يوفال تماري, المركز للجنة جودة البيئة, يركز لجنة السياحة أيضاً. وقد بدأت هذه اللجنة في دراسة معالم المنطقة. واستعانت بالاستطلاع السياحي الذي قام بإجرائه المركز العربي اليهودي للتطوير الاقتصادي" وبادرت إلى عقد اجتماعات مع مندوبي السلطات والى القيام بجولات محلية. ثمّ عقد اجتماع للمرة الأولى للجنة السياحة المكونة من مندوبي السلطات ومن العاملين في مجال لسياحة في المنطقة. وبما أن مجال السياحة يعتمد على المصالح التجارية الصغيرة وعلى مبادرات بنطاق صغير فإن هناك أهمية قصوى لدمج رجال أعمال محليين.

وقد تقرر تنظيم مناسبات في بلدات منطقة وادي عارة مرة كل عدة أسابيع في أيام السبت, على أن تقام كل مرة في بلدة أخرى. وعلى أثر ذلك عقد اجتماع بين مندوبين من كتسير وأم الفحم لتخطيط المناسبة الأولى. ومن المزمع إقامة معرض لمجموعة "خمسة" للفنانين والمعماريين اليهود والعرب- في شوارع ام الفحم خلال شهر أيلول. يقول مرافقو المبادرات المختلفة: "رويدا رويدا ومن خلال عملية لبناء الثقة بين سلطات محلية كانت منفصلة تماماً ها نحن نقيم مشاريع تعود بالرفاه والفائدة على كافة السكان" ويرى نايف أبو شرقية أن منطقة وادي عارة بالذات والتي هناك انطباع بأنها مشحونة بالصراعات تثبت أنه في حال وجود مصالح مشتركة فإن التعاون يكون مجدياً. ويؤكد أبو شرقية بأنّ الواقع هو الذي سوف يبني الثقة بين كلا الجانبين.